السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا في عهد الرئيس حسني مبارك

ا.م. د أرشد مزاحم مجبل
كلية الاعلام/ الجامعة العراقية

م. د راجي يوسف محمود
وزارة التربية

https://doi.org/10.61353/ma.0040065

تاريخ استلام البحث 2020/12/3 تاريخ قبول النشر 2021/2/9 تاريخ النشر 2021/3/31

شهدت السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول العربية بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة عدة مسارات وتأثرت بعدة عوامل، منها ما كان داخلياً ومنها ما كان خارجيا، بشقيه الاقليمي والدولي، وكأي دولة أخرى تأثرت السياسة الخارجية المصرية بعواملها الدستورية والمحلية في صنع سياستها الخارجية، أو التي أثرت بشكل مباشر في طبيعة التعامل مع سوريا منذ اعتبار الأخيرة عضواً في دول محور الشر، التي أطلقت على عدة دول منها سوريا من قبل الإدارة الامريكية بعد أحداث 11 ايلول سنة 2001، وما رافقها من أحداث على الساحة الفلسطينية والعراقية، واللبنانية، وكان لذلك الأثر البارز في صياغة السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا.

The Egyptian foreign policy towards the Arab countries in general and Syria in particular witnessed several paths and were affected by some factors, including what is internal and external, both regional and international, and as any country the Egyptian foreign policy was affected by its constitutional and local factors in making its foreign policy, or that directly affected the nature of dealing with Syria Since the latter was considered a member of the Axis of Evil countries that were launched against several countries, including Syria, by the American administration after the events of September 11, 2001, and its accompanying events on the Palestinian, Iraqi, and Lebanese arenas, as well as that had a prominent impact in the formulation of Egyptian foreign policy towards Syria

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الدول العربية، سوريا، دول محور الشر.

المقدمة

يوكد التاريخ القديم والحديث والمعاصر، أن منطقتي الشام ومصر قد تعرضتا لمجموعة من المؤثرات التاريخية والحضارية والثقافية المشتركة كغزو التتار عن طريق البر، واليوناني والروماني والحملات الصليبية والاستعمار الحديث عن طريق البر والبحر، وفي كلتا الحالتين أكدت الخبرة ضرورة اتحاد المنطقتين من أجل مواجهة هذه الغزوات إما بالوحدة أو بالتنسيق[1] .

هذا الغزو بدوره لم يؤثر على هوية المنطقة؛ ففي القرن التاسع عشر لم تكن تفصل آسيا العربية عن الاناضول ومصر اية حدود طبيعية، فمن الشمال الى الجنوب لم تقم حدود لغوية أو طبيعية أو عرقية ذات اهمية تذكر. فكان الرحالة والبعثات ينتقلون بحرية عبر سوريا الى الامبراطورية العثمانية جمعاء، فلا تنظيم لرقابات أو جوازات سفر أو حواجز كمركية[2]. ورغم خضوع المنطقة للاستعمار المباشر، وأثر ذلك على التوجهات والنشاطات السياسية لاحقا من حيث تنوع الاعتماد في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بحيث اعتمدت مصر على التمسك والاستعانة بالإسلام في مواجهة الغرب، خاصة بعد احتلال اجزاء من الامبراطورية العثمانية في مرافقها المتناثرة نتيجة عجزها عن الدفاع عنها، أما في الشام فنجد الاستعانة بالغرب للتخلص من العثمانيين، وهذا لم يؤثر عن الشعور بالاتحاد المشترك ووحدة المصير، انطلاقا مما سيق من ثوابت وخصائص تاريخية، وما ترتب عليها من نتائج وبعض العوامل المشتركة الثقافية والفكرية والاجتماعية. أي نجد تميز شعوب هذه المنطقة الى جزء من النظام الموجود بها فالمنطقة بأكملها، إذ تشرف على الممرات الشمالية الشرقية الموصلة الى مصر وعلى الطريق البري بين العراق والبحر الأبيض المتوسط وعلى شمال الجزيرة العربية والحدود الشمالية للوطن العربي.

أما مصر فهي حجر الزاوية والأرض الركن في الثلاثية التاريخية التي يتألف منها العالم القديم والوحيدة التي تلتقي فيها قارتان وتقترب من ثالثة أكثر مما تقترب ففي مصر مدخل آسيا وافريقيا (عبر سيناء امتدادها الى اسيا) [3]. وهكذا نجد هناك أهمية متبادلة بين سوريا ومصر في عراقتهما ويخلص الدكتور جمال حمدان معبراً عن ذلك هذا الموقع الاستراتيجي لكل من مصر وسوريا بقوله "الشام بعامة تتمتع بموقع ممتاز وخطير، يكاد يشارك في موقع مصر نفسها بل انه في ذلك اقرب امتدادا له[4] .

وبوجود هذا الترابط التاريخي بين البلدين سوف نتطرق في هذا البحث إلى السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا واهم محدداتها ودوافعها، وستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:-

1- ما *الإطار* العام لعملية صنع السياسية الخارجية المصرية؟
2- ما العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية المصرية؟
3- ما قضايا التوافق والاختلاف في السياسة الخارجية لكل من مصر وسوريا؟

ولدراسة فاعلية السياسة الخارجية للدول ومدى تأثرها بالمحددات الداخلية وصانع القرار السياسي سيتم استخدام المنهج القائم على أساس اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية: و هو من أكثر المناهج التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية، وهو يهتم بتحليل كل العوامل و المؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة. إن هذا المنهج يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات السياسية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.

ومن خلال ما سبق سيتم دراسة البحث من خلال تقسيمه على ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الإطار العام لعملية صنع السياسية الخارجية المصرية.

موضوع هذا المبحث هو الإطار العام لعملية صنع السياسية الخارجية المصرية في الدائرة العربية، وذلك من خلال عرض وتحليل الإطار العام لصنع السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة وفي الدائرة العربية على وجه الخصوص، وينقسم المبحث على:-

أولاً: البعد الدستوري والمؤسسي في صنع السياسة الخارجية المصرية:

نتناول هنا البعد المؤسسي للسياسة لخارجية المصرية في الدستور المصري ومؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية المصرية، التي تشتمل مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات ومجلس الشعب، من خلال:

أ- **السياسة الخارجية في الدستور المصري:**

وهو ما يعني صنع السياسة الخارجية مجمل الأنشطة والعمليات التي تنتهي إلى وضع إطار عام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجهاته العامة[5]. ويعد الدستور الوثيقة الحاكمة لقانون الدولة وحكومتها وأنظمتها والعديد من أنشطة الدولة، ولقد حدد الدستور المصري مجال السياسة الخارجية، لذلك يحدد القانون الداخلي في كل دولة مجال السياسة الخارجية واستقر العرف الدولي على أن مجال السياسة الخارجية يشمل إرسال واستقبال البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإبرام المعاهدات وإعلان الحرب[6].

وتنص المادة 143 من دستور مصر لعام 1971، على أن يعين رئيس الجمهورية مجموعة الممثلين السياسيين ويقر لهم على الوجه المبين بالقانون وتنص المادة 1 على أن رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات وبيانها إلى مجلس الشعب مشفوعة بما يتناسب من بيان، وتنص المادة156 من الدستور المصري على أن مجلس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسات العامة للدولة. وتنص المادة 182 على إنشاء ما يسمى مجلس الدفاع الوطني يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشؤون الخارجية ووسائل تأمين البلاد وسلامتها[7].

ويرى فقهاء القانون الدستوري أن الدستور قد أعطى لرئيس الجمهورية دوراً كبيراً في مجال السياسة الخارجية. كما أن له سيطرة واضحة على أجهزة صنع السياسة الخارجية هي بمثابة معاون له في هذا المجال. وكذلك يعطي الدستور لرئيس الجمهورية الحق في إبرام المعاهدات ثم إبلاغها لمجلس الشعب مشفوعاً بما يناسب من البيان حول هذه المعاهدات وأسبابها ومضمونها، ومن ثم فإن كان لمجلس الشعب الحق في مناقشة هذه المعاهدات الأمر الذي يعني في الواقع العملي قدرة المجلس على التأثير في المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية ومن المعروف أن هذه المعاهدات تكون مع طرف خارجي ويترتب عليها التزامات وحقوق على المستوى الخارجي.

ثانياً: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية:

إن أهم نقاط الاتصال بين البحث في علم السياسة والممارسة هو قبل صنع القرار السياسي، فالقرارات من ناحية الممارسة في جوهر العملية السياسية داخليا وخارجياً وبالنظر إلى عملية صنع القرار السياسي على أساس أنها عملية إجمالية تحتوي على جماعات مختلفة بما لها ورصانة تتحاور فيما بينها على معلومات لديها وقنوات اتصال بينهم من أجل الوصول إلى أمانها، ويكون مفهوم أو إدراك المصلحة الوطنية وسلطة المقرر الرئيسي هي من عناصر في التحليل المركب لعملية صنع القرار هذا وكيفية التوصل إليه، أي أن القرار في هذه الحالة ليس إقبالاً سهلاً وواضحا، ولكنه نتاج عملي للنقاش والمحاورة في المناورة بين المشتركين في هذه العملية[8]. وتشتمل مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية على ما يأتي:-

1- **مؤسسات الرئاسة: إذ** تعتبر فاعلاً رئيسا في عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، وطبقا للدستور المصرية يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويدير مهامه من خلال رئاسة الجمهورية كمؤسسة مستقلة بذاتها تتسم بثلاثة قطاعات الحرس الجمهوري والأمانة العامة ومكتب رئيس الجمهورية[9]. وللتعرف على نمط السياسة الخارجية والدور الإقليمي والدولي لمصر كما حول دول العالم الثالث، يمكن يتم من خلال التركيز على شخص رئيس الجمهورية ودوره في صيانة السياسة الخارجية[10].

أما بالنسبة للسمات الرئيسية لعملية صنع القرار في مصر، ومنذ ثورة تموز/يوليو 1952، فإن رئيس الجمهورية هو صانع القرار الرئيس، وتلعب السمات الشخصية للرئيس دوراً مهماً في عملية صنع القرار في ضوء المؤسسات والأجهزة التنفيذية، وقع أشكال المجموعة الاستشارية في صنع القرار، ومن ثم عدم وضح هيكل صنع القرار وأوضاعه بالمركزية الشديدة وتعريب عملية صنع القرار في مصر من نموذج القائد – النخبة، أو نموذج القائد المسيطر ويضمن هذا النمط وجود صانع السياسة المسيطر الذي يمكنه أن يتخذ القرارات بمفرده أو دون الحاجة إلى مشورة شخصيات أو مؤسسات معينة بأسماء مجموعة من المستشارين ضمن تقييم القائد بمضح إرادته[11]. وتتوقف قدرة السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف الموضوعة والوصول إلى الغايات الموجودة على متغيرات كثيرة بعضها يتعلق بشخصية صانع القرار ومدى قدرته على اتخاذ القرارات الصحيحة في

الوقت المناسب. وبعد قراءة دقيقة لمجمل معطيات الموقف، ولاسيما في أوقات الأزمات وبعضها الآخر يتوقف على هيكل عملية صنع القرار ومدى قدرة المؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف[12]. وتتعدد العوامل المؤثرة على إدراك صانع القرار مثل خبرته السابقة وعقائده وثقته النفسية ومصادر حصوله على المعلومات وعلاقاته وأسلوبه في التعامل مع مستشاريه، ومن هنا سيتم التركيز على.

أ- مصادر حصوله على المعلومات:

إذ تلعب المعلومات دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتتعدد مصادر معلومات الرئيس فتشمل جهاز المخابرات، الهيئة العامة للاستعلامات ومركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجالس المتخصصة، ومجلس الشورى ومكتب الرئيس الصحافة مجلس الدفاع الوطني ووزارة الخارجية. ومما لا شك فيه أن النقطة الجوهرية في عملية إدراك صانع القرار هي مدى فهم وتنظيم وتحليل واستخدام المعلومات التي تصل إليه. وإلى أي مدى يستطيع أن يوظفها في عملية صنع واتخاذ القرار، ويجمع الذين سبق لهم العمل مع الرئيس الاسبق حسني مبارك على أن عملية اتخاذ القرار لدى الرئيس عبارة عن عملية طويلة، ومعقدة فيتخللها العديد من استشارات والاستعدادات[13]، وهذا ما نراه في عملية اتخاذ القرارات التي ظهرت في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك واتصافها بالبطا والتأخر في اتخاذ القرارات وسوف نتطرق لاحقا لهذا الموقف.

ب-ملامح شخصية الرئيس:

يواجه تخطيط السياسة الخارجية العديد من الصعوبات مثل عدم القدرة على الثبوت بحكم المفاجأة وعدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة أو المنهاج التي يمكن أن تترتب على تلك البدائل. وعنصر البعد النفسي بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار الذي يحتاج مدة زمنية كافية لجمع المعلومات وتفسيرها[14]. وبالرغم من وجود إدارة تخطيط في وزارة الخارجية المصرية نجد أن الكلمة الأخيرة في تخطيط هي للرئيس، لأن ملامح شخصية الرئيس تستجيب بسلاسة لصعوبات تخطيط السياسة الخارجية. ويري أسامة الباز أن الدقة البالغة التي تتسم بها توقعات وتحليلات الرئيس ترجع إلى المدة التي قضاها رئيسا لإركان القوات الجوية حيث التخطيط الجيد، وحساب كل الاحتمالات وجميع المخاطر وأنها نعمت مع إطار مؤسسي[15].

وهذا ما نجده سابقا في صفات الرئيس الاسبق حسني مبارك، لكن والحالة هذه لم تكن موجودة أو غير ظاهرة للعيان، ومدى فاعلية وخاصة بعد صعود رجال الأعمال إلى الحياة السياسة. وكذلك من تقديري الشخصي هو كبر سن الرئيس موهلا يمارس عمله السياسي أو لعدم القدرة على تلبية حاجات الموقع الذي يشغله في السنوات الأخيرة من حكمه وقبل ثورة 25 كانون الثاني/ يناير.

2- وزارة الخارجية:

طبقا للمادة الأولى في القانون 453 لسنة 1955 تتولى وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون القنصلية بها، والسهر على علاقات مصر مع الحكومات والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج[16].

وتخص المادة الأولى والثانية والحادية عشر لقانون رقم 453 لسنة 1955 وزارة الخارجية بالمهام الآتية:-

- الإشراف على مختلف علاقات مصر بالخارج.
- تتولى الاتصالات بين وزارات ومصالح الحكومة المصرية وبين الهيئات والحكومات معينة وبعثاتها الدبلوماسية.
- إنجاح قائمة المصادر ذات الأثر في سياسة الدولة الخارجية من الوزارات والمصالح بها تراه على معلومات ودراسات متصلة بعلاقات مصر الدولية.
- يكون اتصال وزارات الحكومة ومصالحها وهئياتها بالمنظمات الدولية أو بالحكومات أو بعثاتها عن طريق وزارة الخارجية.
- يقضي التوقيع على أية معاهدة أن يكون الموقع حاملاً على وثيقة تفويض بالوثيقة من وزارة الخارجية ويستثني من ذلك سوى رؤساء الحكومات[17].

ووزير الخارجية هو الموجه الفعلي لسياسة الدول الخارجية وعلاقاتها مع سائر الدول وبالرغم من السلطات التي قد يتمتع بها، وبما يمارسه رؤساء الدول والحكومات فإن المسؤولية الرئيسية في رسم السياسة التي وجه تقع على ما يتفق مع وزارة الخارجية ووزيرها[18].

وإن دور وزارة الخارجية ينحصر في وظيفتين: الوظيفة التمثيلية، الوظيفة التفاوضية[19].

وتلعب وزارة الخارجية دوراً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي بالمشاركة في الادوار الآتية:-

- الدور الاستشاري حيث وزير الخارجية هو المستشار الرئيس لصانع القرار.
- جمع وتحليل وتقييم المعلومات.
- تنفيذ القرارات ومتابعة دور اتصالها[20].

وتعتبر وزارة الخارجية الذراع الأيمن للرئاسة في الممارسة السياسة وإدارة تنفيذ السياسية الخارجية التي يرسمها الوزير والأجهزة المختصة في ضوء توجهات الرئاسة، ويتسم نموذج العلاقة بين الرئاسة والخارجية في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك بالتكامل والتنسيق. وفي تسعينات القرن الماضي أصبحت وزارة الخارجية أكثر اقتراباً من نبض الرأي العام ومن رجل الشارع، وأصبح العبء الواقع على الإدارة الدبلوماسية أكثر من ذي قبل وأصبح إسهام وزارة الخارجية في القرار السياسي أكبر منه في المراحل السابقة[21].

ومع التحولات العالمية الجديدة فإنه تم إدخال تعديل هيكلي بقرار وزاري 799 في 14 نيسان/أبريل عام 1992، على بنية وزارة الخارجية المصرية، لتواكب التطورات الهامة في الساحة الدولية، ومن أهم كان من التنظيم الهيكلي الجديد انشاء ادارات جديدة تختص تبعا ما تشرع السلام والبيئة، والإرهاب والتنمية وعدم الانحياز وحقوق الإنسان[22]، و أنشئت إدارة لشئون مجلس الشعب والشورى لأول مرة للتنسيق بين وزارة الخارجية والمؤسسات الدستورية[23]. ومع ازدياد أهمية العلاقات الاقتصادية، وسيطرة القضايا الاقتصادية على أجندة السياسية الخارجية تزايدت الحاجة إلى خبرات اقتصادية في وزارة الخارجية ، و تعزز دور الوزارات الاقتصادية في الشؤون الخارجية[24].

3- وزارة الدفاع:

يعد التركيز على دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية منذ ثورة تموز/ يوليو 1952 وتولي العسكر مقاليد الحكم، إذ يمثل المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة القيادة العسكرية. وتشكل المجلس بالقرار الجمهوري رقم 68 لسنة 1968، والمعدل

بالقرار رقم 446 لسنة 1970، ويقوم المجلس على دراسة طبيعة الصراع المسلح وقت إداراته، وزير الدفاع هو رئيس المجلس والسياسة الخارجية ووزارة الدفاع وجهان لعملة واحدة، ومن ثم فإن التنسيق الكامل والتأثير المتبادل في وزاراتي الخارجية والدفاع يصبح أمراً حتميا، ووزير التعاون والتنسيق في المطالب السياسية لرسم وصياغة سياسة الدفاع التي تؤثر بالضرورة على السياسة الخارجية[25].

وتظهر المؤسسة العسكرية كفاعل مؤثر في إطار التحرك المصري في الدائرة العربية بالقيمة، للمكانة الدولية والإقليمية لمصر وذلك لإمكان حدوث تعاون عسكري مصري والدول العربية وكذلك وجود تهديدات أمنية مشتركة[26].

وتتبع الأهمية للمجلس العسكري والمؤسسة العسكرية في:-

- تملك وسائل الإكراه في المجتمع وذلك بمقدورها في كثير من الأحيان أن تقرر من يكون الحاكم بصفة خاصة في الدول النامية.
- تملك وسائل خارجية قد تستخدم لتحقيق أهداف دفاعية أو هجومية تحقيقا للأمن القومي[27].

وهذا ما وجدناه بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، بحيث أن المجلس العسكري تسلم السلطة وبعد تخلي الرئيس الاسبق حسني مبارك، وهو ما قام به في ذلك الوقت ولحين إقرار الاتجاهات القادمة وتشكيل الحكومات التي كانت مدنية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية المصرية

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الدولة وسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تشكل محفزات (سلوكيات) عديدة من الوحدات الفاعلة في النظام العالمي وقد تكون هذه المحفزات ذات طابع صراعي، أو ذات طابع تعاوني ولكل هذه الحوافز تضطر الدول إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز[28].
وسوف يتناول المبحث العوامل الداخلية والعوامل الإقليمية.

اولاً: العوامل الداخلية.

تعتبر العوامل الداخلية الثابتة في البيئة المصرية من أهم العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، وتتعدد هذه العوامل إلا أن أهميتها البيئية تختلف من دائرة الى أخرى من دوائر السياسة الخارجية، وفيما يتعلق بالدائرة العربية فإنه سوف نتناول أهم العوامل المؤثرة وهي، عامل الأمن القومي، وإدراك الرئيس، والعامل الاقتصادي.

1-الأمن القومي:

الأمن القومي هو العامل الرئيسي المحرك للسياسة الخارجية لأية دولة من الدول، ويرتبط مفهوم الأمن القومي بمقتضاه الواسع والتأهل بتحقيق المصلحة القومية للدولة بمثابة المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية بصفة عامة، وبالنسبة لمصر بصفة خاصة، ولقد حصر البعض أهداف السياسة الخارجية في صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية[29]، وكذلك حماية الذات في رفاهية الدولة والمكانة الدولية والسعي من أجل القوة.

وهناك عدة تعريفات للأمن القومي، سنوجزها في تعريف واحد وهو ما يهمنا، إنه تعريف حامد ربيع : " تلك القواعد الحركية التي يجب لكل الدول أن تحافظ على احترامها فإن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية وهو بهذا يعبر جوهره مجموعة من التقاليد القومية التي تيسر عليها السياسة العلمية بثبات في علاقاتها أو إقليمية بحيث تستطيع أن تضمن ألا تؤخذ على غرة من عدد محتمل يستطيع أن ينتقل مواقع الضعف التي تعد تفرضها طبيعة حدوده القومية أو يخلص إلى أن الأمن القومي مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع للإقليم القومي أي أنه الضرورة الاستراتيجية للدفاع[30]. ولكن والتغيرات والتطورات الجديدة في العلاقات الدولية وكذلك في ظهور المتغيرات العالمية وظهور مصطلح العولمة، أدى ذلك إلى تغير مفهوم الأمن القومي كما تغيرت العديد من المفاهيم الأساسية ولم يعد الأمن القومي يستند على هذه العسكرية ولكنه يأتي الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والجنائي والاجتماعي والغذائي والبيئي.

فالأمن القومي لأية دولة هو عبارة عن القواعد التي توفّر الاستقرار إقليميا وتحمي العالم خارجيا مع استمرار التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحسين الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.

والأمن القومي في أبسط معانيه هو قدرة الدولة على تنمية وتطوير طاقاتها وإمكانياتها في كل المجالات ضمن إطار من النظام والاستقرار الداخلي، بالقدر الكافي لحماية كيانها الذاتي ، ومنجزاتها ونمط الحياة الذي اختارته لتقسمها، من خطر القهر على يد قوة خارجية مقتضبة أو قوة داخلي غير شرعية تحاول النيل من إرادتها أو قرض أوضاع لا تتفق مع مصالحها القومية[31].

2- إدراك الرئيس لأهمية الدائرة العربية:

الإدراك هو عملية استقبال المؤثرات الخارجية من البيئة وترجمتها إلى معلومات بواسطة الفرد بما يساعده على اختيار السلوك المناسب[32]. ولقد كانت الدائرة العربية من الدوائر الهامة التي كان لها اهتماماً كبيراً من جانب صانعي القرار السياسي بمصر منذ ثورة تموز/يوليو 1952 حتى الآن، وكل من الرؤساء بعد تلك الثورة وجدوا أن السياسة المصرية الإقليمية تعيش في عزلة حقيقة عن العالم العربي، وكذلك يمكن القول إن إدراك صانع القرار السياسي يؤثر بدرجة واضحة على السياسة الخارجية للدول، فالسياسة الخارجية المصرية منذ ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، قد تأثرت بشكل واضح بإدراك صانع القرار السياسي المصري للبيئة العربية وأهميتها لمواجهة أخطارها. لذلك سندرس التوجهات الثلاثة رؤساء لمصر بعد الثورة 1952.

- **التوجه القومي الناصري:** إذ عرف عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علاقات قومية مع الدول العربية كنتيجة لدعوته للقومية العربية، وتبنيه لمبدأ مساعدة مصر للدول العربية للحصول على استقلالها ومساندتها لكافة حركات التحرر العربية، ويرجع ذلك لإدراكه أهمية هذه الدائرة بالنسبة لمصر، ففي كتابه فلسفة الثورة يحدد الرئيس ثلاث دوائر لحركة السياسة الخارجية المصرية وهي الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية. إلا أنه يؤكد على أهمية الدائرة العربية ويعطيها الأولوية في التحرك لمصر الخارجي إذ يقول" ما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم الدوائر وأوفرها ارتباطا بنا". فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معا نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت حوافر خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس الحوافر وامتزجت هذه الدائرة معنا بالدين

فنقلت مراكز الاشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة ثم إلى القاهرة، ثم بينها الجوار في إطار رابطة كل هذه العوامل التاريخية والمادة والروحية[33].

- **التوجيه المصري للسادات نحو الدائرة العربية:-**

شهدت مرحلة حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات تغيراً ملحوظاً في توجهات السيادة الخارجية المصرية في الدائرة العربية ويرجع ذلك لكونه إدراك السادات للدائرة العربية. فهو ينظر إلى مصر كقطر أعرق حضارة وأعمق ثقافة عن باقي الدول العربية، وأقرب ثقافيا في تطوره إلى أوروبا والغرب منه إلى الوطن العربي، وانسجاماً مع هذا التطور كان السادات أكثر ميلا إلى رؤية المنطقة كنظام سياسي شرق أوسطي كأمة عربية واحدة، بل كعدد من الدول التي تشترك في مصالح معنية مع أعضاء آخرين غير العرب.

وقد مرت مدة حكمه بثلاث مراحل من الإدراك للمنطقة العربية (الدائرة)المرحلة الأولى من عام 1970-1973 وشهدت هذه المرحلة تواؤماً بين مصر والدول العربية، حيث تعتبر امتدادا لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، واهتم الرئيس أنور السادات خلالها بتكوين جبهة عربية موحدة ،وتصفية الخلافات العربية ؛ لإدراكه الشخصي بكونه زعيما عربيا.

والمرحلة الثانية بين عامي 1973-1977، وهي مرحلة بدء الخلافات المصرية العربية، حيث اقترنت سياسة مصر الخارجية بأمرين الأول: إتباع سياسة تسوية خاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي بمشاركة أمريكية دون الاكتراث بالانتقادات العربية التي كانت توجه لهذه السياسة المصرية، ولاسيما من العراق وسوريا والجزائر، والثاني هو محاولة مصر للاستفادة من ثروات الدول الخليجية النفطية لدواعي اقتصادية [34].

بينما تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة المقاطعة العربية لمصر من 1977-1980 وتنقسم هذه المرحلة على فرعين: الاول في زيارة السادات للقدس وحتى توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في 1979 وكان محورها متابعة مصر الاتصالات والمفاوضات مع إسرائيل على الرغم من معارضة بعض البلدان العربية. أما بالنسبة للمرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية التي تمت فيها المقاطعة العربية لمصر[35] و توقفت إلا بعد العام 1986 وعودة العلاقات العربية المصرية إلى سابق عهدها وبنسب متفاوتة .

- **التوجيه العربي لمبارك:**

التوجه العربي لمبارك قد تأثر بادراك الرئيس مبارك للبيئة العربية وأهميتها بالنسبة لمصر بالرغم من أنه عندما تولى مسئوليات الحكم وأهميته تركه ثقيلة في هذه الدائرة تمثلت في عزلة مصرية في المجال العربي مع تشكيك في قدرة مصر على القيام بدور يتسم بسمات قومية في القضايا العربية المختلفة[36]. وبالرغم من هذا فإن تحركات سياسة مصر الخارجية في الدائرة العربية قد أوضحت التزام مصر الثابت تجاه قضايا الأمة العربية وعدم تخليها عن مسئولياتها القومية وأهمية العمل على تجاوز الخلافات العربية وإعادة ترميم البنية العربية. هذه السياسة المصرية جاءت متوافقة إلى حد كبير مع إدراك الرئيس مبارك للبيئة العربية وأهميتها لمصر[37].

وبعد عام 1980 مرت الأمة العربية أو الدائرة العربية باختيار صعب، وهو دخول العراق للحرب ضد إيران في ايلول/سبتمبر، فلقد ساندت مصر العراق في هذه الحرب، وتجلى ذلك التيار المصري الواقع للعراق في تقديم المساعدات العسكرية للعراق إثناء الحرب، وكذلك زيارة مبارك للعراق على رأس وفد مصري لإجراء مباحثات مع الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين حول أخر تطورات المواقف على الجبهة العراقية.

وقد تجلى ذلك ايضا بإيفاد مجموعة من أبرز العسكريين الاستشاريين المصرين إلى العراق خلال الحرب وبعد الاحتلال الإيراني الفاو، ولولا هذه المساندة لما كان العراق قادرا على تحريره هذه الأراضي العربية، وبداية التحلل في القوة الإيرانية ورضوخها للأمر الواقع وتوقيها بوقف أطلاق النار.1988/8/8. ويمكن القول إن الدبلوماسية المصرية قد بحثت في تحقيق أهدافها في العودة الى الدائرة العربية وهي ما بدأ في انضمام مصر الى مجلس التعاون العربي الذي يضم العراق الأردن واليمن في شباط/ فبراير 1989، ثم استعادة علاقاتها مع كافة الدول العربية وحضر الرئيس مبارك للقمة العربية بالدار البيضاء 1989/5/23[38].

وبدخول العراق الكويت في 2 اب/ أغسطس 1990 فإنه جاء ليوجه ضربة إلى جهود مصر في الدائرة العربية، ويخلق وضعاً عربياً جديدا، بعودة الانقسام والصراع وازدياد التدخل الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وبدخول مصر التحالف الدولي من أجل اخراج العراق من الكويت فإنه كان بداية الرضوخ للمطالب الغربية. ولاسيما من قبل الولايات المتحدة،

وكذلك استقر هذا الحال بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق 2003، وإذا كانت السياسة المصرية أو بالأرجح إدراك الرئيس الاسبق حسنى مبارك، على أنه يتعامل مع الشرعية الدولية أو ضمن نطاق القوانين الدولية؟

وخلاصة القول نجد أن كلاً من الرؤساء الثلاثة كان يقوم بتوظيف القدرات العربية في خدمة المصالح الاستراتيجية لمصر، وفقاً لإدراكاته الشخصية.

ففي عهد عبد الناصر، قام بتوظيف المعدات المصرية لخدمة العالم العربية، أما بالنسبة للسادات فكانت رؤيته أن على كل الدول العربية مساعدة مصر اقتصاديا، وتأتي الروية للرئيس الاسبق في أن المصالح العربية والمصالح المصرية، بينهما علاقة تبادلية لخدمة المصالح المشتركة.

ثالثا: **العامل الاقتصادي**:

تفرض موارد مصر المحدودة حدوداً على الحكومة وتوجهاتها أكثر اعتمادا على المعونات الأجنبية ومهددة من قبل المؤثرات الخارجية، وهذا ما لوحظ منذ عقد اتفاقية كامب ديفيد واعتماد الجيش المصري على المعونة الأمريكية.

وظهر ذلك جليا خلال هذه المدة ولاسيما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير ومحاولة الولايات المتحدة أن تضغط على الجيش المصري. و أن أهمية التعاون الاقتصادي زادت في ظل الاتجاه السائد إلى التكتلات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم، لذا لم تعد السياسة الخارجية تعني بالسياسة بالمعنى المطبق فقط، وإنما في تغير الاقتصاد أيضا. وبالعلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن ثم تواصل وزارة الخارجية المصرية جهودها في الإسهام بصنع الأسواق والوقوف في تجمعات وتنظيمات اقتصادية وترويج للمنتجات المصرية وجلب الاستثمارات والبحث عن المستثمرين[39]. والبعد الاقتصادي في السياسة الخارجية لمصر شأنها شأن معظم الدول في المرحلة الحالية، يعد رئيس حركة وأنماط العلاقات، و لا يتحقق إلا من خلال صيغ التفاعل الحي بين المعالم، أي خلق المصالح بالتبادل المثمر للمنافع والمزايا التالية للاقتصاد المصري.

وكان من أهم هذه المزايا للتعاون المصري مع المحيط العربي هو في زيادة حجم العمالة التي تستقل في الدول العربية، فقد بلغ حجم العمالة المصرية بالدول العربية حوالي 2

مليون عام 1995، منهم حوالي 45% في المملكة العربية السعودية، ويمثل 12% من إجمالي القوى العاملة في مصر[40]. وتعتبر تحويلات المصريين العاملين بالخارج مصدراً مهماً للعملة الصعبة فهو يعتبر ضمن التحصيلات في ميزان المدفوعات مثل عوائد قناة السويس والسياحة، ومن هذا المنطلق تعتبر هذه التحويلات من أهم الدوافع الاقتصادي للسياحة الخارجية المصرية. وتمثل تحويلات العملين بالدول العربية 47.3% من إجمالي التحويلات التي تدخل إلى مصر.

المبحث الثالث: مراحل التوافق والاختلاف في سياسة مصر وسوريا

1- مرحلة التوافق قبل أحداث 11 سبتمبر

بدأت فعليًا مرحلة التوافق في العلاقات والمواقف بين مصر وسوريا بعد عودة مصر الى الصف العربي واندماجها في النظام العربي الإقليمي، وتحديدا بعد العلاقات المصرية – السوريا عقب انتهاء المقاطعة العربية المصرية، التي ترتبت بعد كامب ديفيد. ونظرا للتوافق المصرية – السوري – حول معظم القضايا العربية ودخول السعودية معها في هذا التوافق ففي تلك المرحلة، تغير محور مصر والسعودية وسوريا – نظرا لقوة وضخامة العلاقات بين هذه الدول وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، ووصول هذه العلاقات إلى أعلى مستوياتها وحصول التوافق التام بين هذه الدول ولا يحكي دراسة العلاقات بين كل من مصر وسوريا إلا وأن تدخل السعودية طرفا ثالثا، لذلك انعكس هذا التوافق بين هذه دول الثلاث على القضايا العربية، واقعا على كل من القضية اللبنانية والقضية العراقية والقضية الفلسطينية.

أ- **القضية اللبنانية:** تعرضت لبنان خلال مدة السبعينات والثمانيات من القرن الماضي لأزمات عدة ، أبزرها الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975. حيث كانت لهذه الأزمات تداعيات على سياسات الدول العربية الفاعلة في النظام الإقليمي العربي ومنها مصر. وهو الأمر الذي دفع هذه الدول إلى بذل مزيد من الجهود لإيقاف هذه الحرب من خلال اتفاق الطائف عام 1989. ومن أجل ذلك عقدت قمة عربية في الرباط بتاريخ 23 مايو 1989 والتي تعد دليلا على حرص الدول العربية على الوصول إلى حل هذه الحرب، ومن خلال اللجنة الثلاثية من ملك السعودية وملك المغرب والرئيس الجزائري آنذاك لتولي حل الآزمة[41].

ولكن أظهر قرار العمل بتشكيل اللجنة الثلاثية ضمن قرارها المتعلق بلبنان، العديد من التصعيدات والقواعد التي تحكم الجامعة العربية، أما ما يخص كل من مصر والسعودية وسوريا كان الإطار العام الاهتمام في تلك المرحلة، يتضح أن دمشق كانت تعاني خلال تلك الفترة بعض المشاكل الخارجية. وخاصة وجود قواتها داخل لبنان وكذلك شعورها بالعزلة بعد خسارة حليفها إيران الحرب مع العراق، وكذلك انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وجاءت المحاولات السعودية من أجل الحد وإيقاف الحرب اللبنانية وعن طريق علاقاتها مع عائلة الحريري[42] ، أما مصر فقد عادت لتوها إلى الصف العربي وبدأت علاقتها تتماشى بالدول العربية وفي مقدمها سوريا والسعودية، لذلك كان يمثل عن دورها القيادي في النظام الإقليمي العربي ومحاولة رأب الصدع بينها وبين باقي الدول العربية.

ب-**القضية العراقية:**

شكلت أزمة حرب الخليج الثانية المتمثلة في دخول الجيش العراقي الكويت عام1990 نقطة فاصلة وانتقالية من مرحلة القطبية الثنائية إلى مرحلة القطبية الاتحادية، بحيث قامت الولايات المتحدة بإدارة هذه الأزمة لوحدها. وذلك عن طريق قيادتها للتحالف الدولي من أجل إخراج العراق من الكويت، ودخول الدول العربية ضمن هذا التحالف، مما أدى إلى نوع من الانقسام في الشارع العربي[43].

وجاء الرفض العربي من دخول العراق للكويت ؛ لأنه عمل غير مقبول وتغيير في نمط السلوك العربي ومحاولة احتلال دولة عربية لأخرى وهو ما ستؤول اليه الاوضاع الى وجود انقسام عربي على المستوى الرسمي والشعبي، وعملت الدول الثلاث مصر والسعودية وسوريا على حث العراق للانسحاب من الكويت. ولكن وبعد دخول هذه الحرب لتحرير الكويت وإخراج القوات العراقية منها عام1991، تبين مدى انكشاف المواقف العربية وكذلك فيما ما مدى قدرة الولايات المتحدة التأثير في سياسات هذه الدول ولو بنسب متفاوتة ومختلفة، لكن المعاناة العراقية لم تنتهِ بإخراج قواته من الكويت وإنما شن حصاراً اقتصادياً عليه طول عقد التسعينات. وإن دخول القوات العراقية للكويت جعل الأمة تنقسم بين مؤيد لضرب العراق ومعارض لذلك. وأستمر الحال كذلك إلى أن جاءت هجمات 11 سبتمبر وإذا

بالولايات المتحدة تعد العدة لضرب العراق واحتلاله وهو ما حصل فعلاً في عام 2003 بعد تقديم حجج وأسباب تبين فيما بعد بطلانها وزيف الادعاءات الامريكية لعملية الاحتلال.

ج- القضية الفلسطينية:

تعتبر فلسطين قضية العرب الأولى منذ عام 1948، ذلك لأهمية فلسطين عربيًا ونظرًا للخطر المتربص دوما بالعرب من كيان احتلالي إسرائيلي. لذلك فإن اتفاق العرب حول مسألة الصراع العربي، الإسرائيلي أو اختلافهم هي مسألة حيوية وتمس القضية الفلسطينية – بشكل مباشر وتؤثر في الأمن القومي العربي:

وبعد إنتهاء أزمة الخليج الثانية 1990-1991 آثار موضوع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة والقدس والقطاع والجولان، والجنوب اللبناني – جدلا كبيرا في الأوساط العربية، ومطالبتها بالتحرك من أجل إنهاء هذا الاحتلال والضغط على الولايات المتحدة من أجل تطبيق الشرعية الدولية مثلما طبقت على العراق من قبلها. وحث إسرائيل على انهاء هذا الاحتلال، كون أمريكا تماثل هذه الشرعية وقرار الأمم المتحدة بشأن إسرائيل، وهذا ما بدأ به الاختيار الجديد الذي يواجه الإدارة الأمريكية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومحاولة الاجماع من أجل حل النزاع من الأطراف كلها[44]. بحيث أن أزمة الخليج الثانية اثبتت أنه يجب إيجاد حل سلمي وإرجاء تسوية ما بين الأطراف ، لأن هذه الأطراف منقسمة في ما بينها حول هذه القضية ودخلت الدول العربية في مرحلة التسوية السلمية لهذه القضية.

ثانيا: مرحلة التنافر والتباعد بعد 2003:

نتناول هنا مرحلة جديدة تربط بين كل من مصر وسوريا وذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وبموافقة مصرية ولو بنوع من الدبلوماسية. ومما تضمنه ظاهراً لهذا على الموقف السوري في هذه الحرب ، الذي حست بأن الدور سيكون عليها بعد العراق، لذلك سنتناول بعض القضايا العربية ومنها.

أ-القضية اللبنانية:

تفجير انتحاري وسط بيروت في 14 فبراير عام 2005، أدى بحياة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، واتهمت سوريا دوليا ولبنان على الفور بترتيب هذا التفجر.

لأنها تعد الحريري مهندس القرار 1559 الصادر من الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى الانقسام بين اللبنانيين و ظهور تكتلين، هما فريق 14 آذار المطالب فيما ألحقه المسؤولون عن حادثة الاغتيال[45]. و يرى أن سوريا صاحبة المصلحة في اغتيال الرئيس الحريري ويدعو إلى تطبيق القرار 1559 الداعي الى سحب سلاح المليشيات اللبنانية ومنها سلاح حزب الله،

مما دفع بهذا الحزب إلى تشكيل تكتل ثاني وهو فريق 8 آذار الذي يدعو إلى ضرورة إقامة علاقة جيدة مع سوريا، وكذلك الحفاظ على السلاح إلى أن يتم تحرير كامل الأراضي المحتلة. وبعد الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية بعد تواجد دام 29 بدأت الخلافات تظهر بوضوح بعد عام 2005، و زادت في هذه العلاقات قضية اغتيال رفيق الحريري وانقسام اللبنانين وبروز ظاهرة الاستقطاب السياسي داخليا.

وجاءت حرب 2006 على لبنان من قبل إسرائيل لتوقع هذا الانقسام بين دول الاعتدال التي تضم كلاً من (السعودية، مصر) وقوى الممانعة التي تضم كلاً من سوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة. بحيث أن دول الاعتدال كانت لتؤكد أن هذه الأعمال غير المدروسة وكذلك أن قوى الممانعة قامت بمغامرات غير محسوبة من أجل إنهاء هذا الصراع والوصول إلى حل سلمي للتسوية مع إسرائيل، خلاف ما كان يظهر على قوى الممانعة بأن التسوية مع إسرائيل وتحرير الأراضي المحتلة لا يأتي إلا عن طريق المقاومة المسلحة[46].

وإن الحدث الأكبر جاء بعد ان اتخذت حكومة رئيس الوزراء اللبناني فواد السنيورة قرارا بعزل رئيس جهاز أمن المطار بادعاء أن حزب الله يتنصت بالكاميرات على المدرج رقم 17 لإقلاع وهبوط الطائرات التي تنقل شخصيات سياسية، و اتخذت قراراً يقضي بملاحقة المسؤولين على هذا الجهاز (شبكة استعلامات حزب الله). وهو ما وجده حزب الله والمعارضة مستهدفاً ، والعمل على تعطل المعارضة وضربها في الداخل، وإذا به في 7 مايو حتى نزلت المعارضة إلى الشوارع في بيروت وفي سيطرة عسكرية على المدينة بالكامل[47].

مما حدا بالدول العربية إلى العمل على انهاء هذا التأزم عن طريق التحرك الفردي المتمثل بوزير الخارجية القطري في تلك المرحلة حمد بن جاسم ال ثاني. والتوصل إلى حل

فوري لهذه الأزمة، والعودة إلى الحوار الوطني وكذلك العودة إلى العباءة العربية التي تنص على انتخاب قائد الجيش رئيسًا للجمهورية. لكن في هذا الاتفاق لم تنتهِ الأزمة في لبنان و تداعياتها لم تنته، إذ عادت من جديد عن طريق محكمة الجنايات الدولية، وهي من أبرز الخلافات بين الاطراف اللبنانية، فوجدت قوى الموالاة المتمثلة بقوى 14 آذار أن هذه المحكمة سوف تنهي سلسلة الاغتيالات في لبنان. وانطلاقها في مارس عام 2009، وهو بداية فصل يدين في لبنان، لكن هذه المحكمة لم تستطع أن تقدم شيئاً سوى أنها وجهت الاتهام الى اربعة عناصر في حزب الله بالضلوع في عملية الاغتيال. ولم تتمكن المحكمة التي شكلت للتحقيق في عملية الاغتيال ان تقدم أي توجيه بالاتهام، وهو ما انعكس على ذلك لظهور خلاف كل من مصر والسعودية من جانب، وسوريا من جانب آخر على الأمن القومي العربي من خلال لبنان، وكيف انه سوف يؤثر على مسار العلاقات بين هذه البلدان إذا لم يتم التوصل لحل كل المشاكل في لبنان.

ب- القضية العراقية:

جاء احتلال العراق في مرحلة كانت فيها الدول مثل مصر وسوريا في حالة تنافر وتباعد، حيث كان هناك انقسام في الرؤية بين هاتين الدولتين وكذلك ومعهما السعودية. إذ أن مصر والسعودية في جانب وسوريا في جانب آخر، بحيث أن وجهات النظر حول القضايا المختلفة في الشأن العربي كانت مختلفة، وعندما أقبلت الولايات المتحدة على احتلال العراق في مارس 2003 لم تجد موقفاً عربياً موحداً تجاه العراق يرفض هذا الاحتلال، ووجدت تخبطاً مصرياً وسعودياً، وصوتاً سورياً خافتاً رافضاً لهذا الاحتلال، كون الاخيرة تخاف ان تطولها دائرة التغير من قبل الإدارة الأمريكية.

وإن العراق قبل احتلاله كان بحاجة ماسة للدول العربية، لمنع الاحتلال والوقوف بوجه الغزو، لكن هذا التنافر في المواقف جعلها لا تقف مع العراق[48]. وكان من الطبيعي أن يحدث إحباط هائل عند كل عربي، وأن ينتشر الاعتقاد بالضياع والمستقبل المجهول ويكونا كلمتين للمعنى ذاته في السياق العربي، حيث لا يفكر الناس العاديون في الماضي ودلالات خبرته، غير أن واجب المختصين يتجاوز بالتأكيد منطق لطم الخدود، وشق الجيوب، وتوزيع الاتهامات واستقصاء اللعنات محاولة الفهم واستخلاص الدروس ومن ثم توصية المستحيل[49].

وفي بادرة ربما تكون رسمية فتحت سوريا حدودها أمام عبور المسلمين العرب والعراقيين من مختلف الطوائف للعبور إلى العراق والمشاركة في المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي. لكن ليس كل من دخل الى العراق عن طريق سوريا كان ضد الاحتلال، بل ان منهم من قام بقتل وتدمير شأن العراق – ووجه السلاح ذا الحدين إلى حدود العراقيين أيضا باسم المقاومة. أما بالنسبة لكل مصر والسعودية فقد رفضتا الاحتلال، ولكنهما آتبعتا موقف الرفض السلبي أمام التدخل الأجنبي في العراق، بحيث أن الموقف السعودي كان يمكن أن يكون أقوى من ذلك ولو برفض الغزو والاحتلال، ولكن هذا الموقف يعني على ما له ألا وهو إتباع الشرعية الدولية وامكانية تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.

ج- القضية الفلسطينية:

إن تداعيات الخلافات المصرية – السوريا، تطال أروقة النظام الإقليمي العربي، كلها ولاسيما فيما يتعلق بقضايا أساسية للنظام وجود هذا التنافر بين دول محورية، أثر على القضية الفلسطينية شأنها شأن القضايا السابقة، و لكن لهذه القضية أهمية خاصة كونها القضية المحورية العربية الأولى، ولعدم وجود تسوية كاملة لهذه القضية وكذلك للانقسام الحاصل داخل الوفاق الفلسطينية فلذلك من الممكن التوصل إلى اتفاق ما .

وفي الحقبة الممتدة من 8 الى 12 يونيو 2007 قامت حركة حماس الإسلامية بانقلاب قد يكون مصطلحاً عسكريا عليه، على الشرعية الفلسطينية، التي يرأسها محمود عباس، بحيث قامت بمطاردة عناصر الأمن التابعة لحركة فتح والقبض على بعض منهم، وفرار البعض الاخر الى مصر[50].

كان التنافر موجوداً بين كل من مصر وسوريا، بحيث أن كلاً من مصر وقوى الاعتدال معها، تقف بجانب السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، أما سوريا فقامت بتبني حركة حماس وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، وفتح المقرات داخل الأراضي السوريا وإعطائها الحرية الكاملة في مزاولة أعمالها.

وبما أن ملف المصالحة الفلسطينية تحت إشراف ورعاية مصرية، فإنه إذا ما تم إنهاء الانقسام الفلسطيني فذلك يبين إنجازا مصريا على صعيد النظام الإقليمي العربي. وهذا

من الممكن أن لا يروق لسوريا وهي الداعمة لحركة حماس – التي تسيطر على قطاع غزة بصورة فعلية[51].

و إن إسرائيل تحاول أن تستغل هذا الانقسام الفلسطيني من أجل فرض سيطرة الأمر الواقع على الأرض، بحيث أن الصراع العربي والإسرائيلي تحول إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي، وضيع قضية العرب الاولى، وفقد الأمن القومي العربي هدفه الاستراتيجي، وواضح أن إسرائيل تقوم باستغلال الانقسام جيداً، مدعية أنه لا يوجد شريك قادر على ضبط سيطرته على كامل الأراضي الفلسطينية.

وأعلنت اتفاقية للمصالحة الفلسطينية في القاهرة في العام 2009، التي جاءت لإنهاء الانقسام الفلسطيني، و بدأت في 2009/2/29، بمشاركة مصرية فاعلة. بحيث تم الاتفاق على إنهاء كافة أشكال الانقسام الفلسطيني، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك الاتفاق[52].

واستمر العمل من أجل انهاء الانقسام ذلك ، وآخر موعد كان هو يوم الأربعاء 2011/12/22 من أجل التوصل إلى الآليات التي سوف يتم من خلالها إجراء الانتخابات وكذلك التوصل إلى إيجاد اللجنة العليا للانتخابات.

وهو ما يجري على الأرض المصرية برعاية مصرية[53]. وبعد ثورة 25 يناير التي أطاحت بالنظام الاسبق "حسني مبارك" والعودة للسياسية الخارجية تجاه سوريا ، نجد نوعاً من التغيير وإن كان نوعاً من الضغط على الحكومة السوريا، ولكن بدون إجراء أي تغيير للنظام في سوريا، وهو ما ثبت في الوثيقة 05c0ar06913 وفيها ينصح احمد أبو الغيط الإدارة الأمريكية بمواصلة الضغط على سوريا من البوابة اللبنانية وهي" لكن لاتكسروا النظام لأنه عندها سيعذبكم الهلال الخصيب الى الابد " أما الامين العام للجامعة العربية عمر موسى فينصح الأمريكيين((العمل سرا مع سوريا لفتح قنوات اتصال مع الاسد بشأن 4 او 5 ملفات حساسة)). أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير فإن هذه السياسة لم تتغير بصورة واضحة ، لارتباطها بعدة عومل داخلية وخارجية، وهي من مما تبقت تأثيراتها من النظام الاسبق.

بحيث انه لا يمكن التكهن وراء سبب حقيقي وواضح حول تلك المتغيرات او العوامل؟ وهنا وبعد صمت دام عدة اشهر وإذا بالخارجية المصرية ـ بصورتها الرسمية ـ تصرح تجاه الثورة السورية وما يحدث فيها من مجازر ضد الشعب السوري، وبعد أن سحبت كل من السعودية والكويت والبحرين سفرائها للتشاور من دمشق، خرجت الخارجية المصرية من صمتها وبعد طول انتظار لتوضح عن طريق وزير خارجيتها " نتابع بقلق التدهور الخطير للاوضاع في سوريا" مطالبا لوقف فوري لاطلاق النار وتحرك عاجل لاستعادة الثقة المفقودة وتوفير شروط إقامة حوار وطني شامل يجمع كل أطياف الشعب السوري.

علماً أن سوريا تعد البوابة الحصينة لمصر والركيزة للأمن القومي المصري، فهل هذا السكوت نابع من انشغال المجلس العسكري بالأمور الداخلية لمصر بعد الثورة؟؟

لكن بعد ذلك عملت الخارجية والقيادة لدعم سوريا وقيادتها الحالية المتمثلة في نظام بشار الأسد، وترجع معظم التحليلات السياسية والاستراتيجية بشأن دعم القاهرة لدمشق إلى عدة أسباب، على رأسها مخاوف أجهزة الأمن المصرية من سيطرة القوى المتطرفة على مؤسسات الدولة في سوريا، وهو ما من شأنه أن يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي المصري، فضلاً عن الرغبة في المحافظة على مؤسسات الدولة السورية. و تؤكد السياسة المصرية الخارجية على أن الهدف الأهم بالنسبة للقاهرة هو الحفاظ على وحدة الأراضي السورية [54].

الخاتمة:

في الحقيقة يجب أن نعرف أن السياسات لمعظم الدول العربية هي سياسات يتحكم بها الحاكم الفعلي للدولة تلك، أيّما كان نوع الحكم فيها جمهورياً أو ملكياً، فصانع تلك السياسة يعتمد على ما يمكن أن تكون تلك السياسة هي المصلحة الوطنية لدولته، وأن مرت تلك السياسات بنوع من القومية ، ولاسيما في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي كان الأقرب لمصلحة الدول العربية عامة، والعلاقة بين مصر وسوريا خاصة، كون سوريا هي بوابة مصر أو خاصرتها على مر العصور، إذ تشرف على الممرات الشمالية الشرقية الموصلة الى مصر وعلى الطريق البري بين العراق والبحر الأبيض المتوسط، وعلى شمال الجزيرة العربية والحدود الشمالية للوطن العربي. أما مصر فهي حجر الزاوية والأرض الركن

في الثلاثية التاريخية التي يتألف منها العالم القديم، وهي الوحيدة التي تلتقي فيها قارتان وتقترب من ثالثة أكثر مما تقترب، ففي مصر مدخل آسيا وافريقيا.

لذلك وجدنا من خلال هذا البحث أن لكل من سوريا ومصر مصالح مشتركة لا يمكن أن تكون بعيدة عن صانع السياسة لهما، بحيث أن السمات الرئيسية لعملية صنع القرار في مصر سمات شخصية، فمنذ ثورة تموز/يوليو 1952، كان رئيس الجمهورية هو صانع القرار الرئيس، وتلعب السمات الشخصية للرئيس دوراً بارزاً في عملية صنع القرار في ضوء المؤسسات والأجهزة التنفيذية، وقع أشكال المجموعة الاستشارية في صنع القرار ، ومن عدم وضح هيكل صنع القرار وأوضاعه بالمركزية الشديدة وتعريب عملية صنع القرار في مصر من نموذج القائد – النخبة، أو نموذج القائد المسيطر، ويضمن هذا النمط وجود صانع السياسة المسيطر الذي يمكنه أن يتخذ القرارات بمفرده أو دون الحاجة إلى مشورة شخصيات أو مؤسسات معينة بأسماء مجموعة من المستشارين ضمن تقييم القائد بمحض إرادته.

فالعلاقة بين البلدين كانت فيها بعض القضايا التي لا يمكن لأي من البلدين تجاوزها ، لأن تلك القضايا تمسهما سويا ، ولاسيما في كل من القضية الفلسطينية والقضية العراقية والقضية اللبنانية.

واعتمدت القيادة المصرية في اتخاذ قرارتها على العديد من المستويات، ومنها الدستور وكذلك على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، و يأتي للشخصية الرئاسية في مرحلة ما بعد الملكية في مصر دور كبير في صنع السياسة الخارجية. ومن الملاحظ كان هناك توافق بين سياسة البلدين على معظم القضايا العربية، ولكن بعد احتلال العراق حصل نوع من التنافر والتباعد بين سياسة البلدين ولكل منهما الرؤية الخاصة نحو تلك القضايا.

الهوامش والمصادر

(1) محمد عبد المولى الزغبي، الجمهورية العربية المتحدة ، تجربة في الوحدة العربية 1958 – 1961 ، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1968 ص 12.
(2) محمد سعد أبو عامود، *العلاقات المصرية السورية والبحث عن التوازن* ، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 154 ، 1991 ص 96.
(3) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، (القاهرة: عالم الكتب)، 1981 ص 784 .
(4) المرجع السابق، ص 692.
(5)أحمد تهامي عبد الحي، *آليات صنع السياسة الخارجية المصرية*، السياسة الدولية، العدد 139، يناير 2000 ص70
(6) محمد قدري حسن، السياسية الخارجية في النظام الدستوري المصري، أحمد يوسف أحمد (محرر) سياسة مصر الخارجية في عالم مستقر، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990)، ص460-ص465
(7) محمد رشاد عبد الوهاب، عبد الستار فرج، دستور حيوية مصر العربية، (القاهرة، التنمية العامة لشئون المطابع الأميرية، 1991)، ص29-ص37.
(8) بهجت قرني، *ماهي شروط صنع القرار الناجح بقراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين*، السياسة الدولية، العدد 15 أكتوبر 2003 ص8.
(9) السيد ياسين، التقرير الإستراتيجي العربي 1986، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1987، ص360.
(10) جمال زهران، *النمط العقلاني لهيكل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك* السياسة الدولية، العدد142 ، تشرين الاول/أكتوبر 2000 ، ص51.
(11) أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص70-ص71.
(12) حسن نافعة، رؤية سياسة مصر الخارجية في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارجية، مصطفى علوي، (محرر) المدرسة المصرية السياسة الخارجية،(القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية)، 200 ،ص 57.
(13) انظر في ذلك حديث السفير رضا شحاتة والسفير مصطفى الفقي إبراهيم نافع ، مبارك ملامح شخصية ورحلة عطاء، مطابع الأهرام، القاهرة ، 1999، ص52-ص55
(14) محمد السيد سليم: تخطيط السياسية الخارجية المصرية، في عالم متغير، أحمد يوسف أحمد (محرر) مصدر سبق ذكره، ص236-ص240
(15) حمدي الكنيسي: الرئيس وأنا(القاهرة : المكتبة المصرية العامة للكتاب، 2000) ، ص49- ص 81
(16) أحمد تهامي عبد الحي ، مرجع سبق ذكره، ص70
(17) جمال الدين بيومي وزارة الخارجية المصرية، والتفاوض في وسائل الاقتصاد السياسي، مصطفى علوي (محرر) المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، القاهرة، مرجع سبق ذكره ، ص285
(18) محمد قدري حسني، مرجع سبق ذكره، ص 468- ص 469
(19) محمد عز الدين، دور وزارة الخارجية المصرية في صنع السياسة الخارجية منذ عام 1952، مصطفى علوي (محرر) المدرسة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص225.
(20) عمر عز الرجال ، دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي المصري الخارجي، 1952-1982 ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997) ، ص29.
(21) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص56.
(22) جهاد عودة، *تطور الهيكل الإداري، التنظيمي لوزارة الخارجية المصرية 1955- 2001*، السياسية الدولية، (القاهرة، العدد150 ، تشرين الاول/ أكتوبر، 2000) ، ص213.
(23) حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص236.
(24) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص535.

([25]) أحمد عبد الحليم، دور الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري، مصطفي علوي (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 358- ص 371

([26]) جهاد عودة، المدرسة العسكرية والسياسة الخارجية في إطار بحثي لدراسة رسالة مصرية، أحمد يوسف احمد (محرر) سياسة مصر الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص3- ص5.

([27]) عمرو عز الرجال، ، مرجع سبق ذكره، ص 55.

([28]) سعيد عبد المعطي، *أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، دراسة رسالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973 -2003*، السياسة الدولية، (القاهرة ، العدد153 تموز/ يوليو 2003)، ص8.

([29]) عبد الوهاب الكيالي، نيفين مسعد ، الموسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

([30]) حامد ربيع، نظرية ألامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، (القاهرة، دار الموقف العربية، 1984)، ص 30- ص 39.

([31]) السيد عمران، المغرب العربي، وعلاقته بالأمن القومي العربي والمصري، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، اكاديمية ناصر العسكرية، 1980)، ص91.

([32]) أحمد يوسف أحمد، السياسة العربية لمصر، مصطفى علوي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص398.

([33]) سلوى شعراوي جمعة، *الدبلوماسي المصرية في السبعنيات: دراسة في موضوع الزعامة*، المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 119 ، كانون الثاني/يناير 1989).

([34]) حسن أبو طالب، *السياسية الخارجية المصرية في البيئة العربية، 1970-1987* المستقبل العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 122 ، نيسان/أبريل 1989) ، ص53.

([35]) المرجع السابق، ص54.

([36]) المرجع السابق، ص56.

([37]) محمد سعد أبو عامود، إدراك الرئيس مبارك للنظام العربي، اليقظة العربية،(القاهرة، روز اليوسف، كانون الاول/ ديسمبر 1990)، ص115.

([38]) وزارة الإعلام ، دليل التحرك السياسي المصري، عالميا، وإقليميا في 1981 - 1999، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1999) ، ص36.

([39]) عمر موسى، سياسة مصر الخارجية من وقائع بيانات السيد الوزير عمر موسي وزير الخارجية مجموعة عبر المصرية كلمة الوزير أمام ندوة، آفاق المستقبل بين مصر وأمريكيا اللاتينية في الألفية الجديدة (القاهرة: وزارة الخارجية، 2001) ص41

([40]) محمود محي الدين، رسالة الحكم، التعاون الاقتصادي العربي في السياسة الاقتصادية المصرية، نادية مصطفى (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية 1977)، ص152-ص153.

(41) موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الدخول2020/2/20على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/sec32.doc_cvt.htm

([42]) عارف العيد، سلسلة اطروحات دكتوراه(1995)، لبنان والطائف تقاطع ومسار غير مكتمل،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص 253-ص269.

([43]) مصطفى عبد العزيز: العرب في مفترق طرق، تجديد المشروع العربي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، (القاهرة، مكتبة الشرق،1995)، ص224.

([44]) التسوية السياسية للصراع العربي، الإسرائيلي، التقرير الاستراتيجي العربي،1991،(القاهرة مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام،1992)، ص144.

([45]) مروان إسكندر، رفيق الحريري وقدر لبنان، (بيروت، درا السافي،2007) ، ص161.

([46]) أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2008 ، 2009 أمة في خطر،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص139-ص142.

([47])7 أيار 2008: أصغر من حرب وأكبر من تحرّك شعبي، الخميس 8 أيار 2008، تاريخ الدخول 2020/2/21 ، على الرابط: https://al-akhbar.com/Archive_Local_News/165879

([48]) ياسين سويد، الوجود الأجنبي في الخليج العربي، واقع وخيارات وقوات دعوة الن امن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص111

([49]) أحمد يوسف أحمد، النتائج التداعيات على الوطن الربي، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا، احمد يوسف أحمد (آخرون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص 321 -ص 322.

([50]) محمد جمعة ، الأزمة الفلسطينية وعلاقات حماس الإقليمية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 170 ، سنة 2007 ، ص 138 – ص140.

([51]) عماد جاد، إسرائيل واستغلال الانقسام الفلسطيني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 169، ص 138-ص140.

([52]) الورقة المصرية للمصالحة في جمهورية مصر العربية(PDF) – وللمزيد للاطلاع على كافة مواعيد الاتفاق وذلك على الموقع التالي: www.alhayat.com/files/peper.pdf

([53]) قناة روسيا اليوم:
http://www.arabic.com/news.all.news//hews/hew/5/5196061

(54) عرفة البنداري، لماذا فضلت مصر دعم بشار الاسد وأغضبت المملكة العربية السعودية؟، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر2016، على الموقع: https://raseef22.com/article/81292